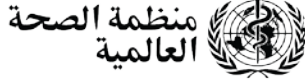


هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



A

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/CAC 18/41/19

البند 17 من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الحادية والأربعون

المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا

2-6 يوليو/تموز 2018

حساب أمانة الدستور الغذائي المشترك

بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

التقرير السنوي لعام 2017

ألف - مقدمة

يغطي هذا التقرير سنة 2017 وهي السنة الثانية لحساب أمانة الدستور الغذائي الجديد. كما أنه يسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية والدروس المستفادة، ويقدم موجزًا عن الجوانب الفنية والتشغيلية والمالية لأنشطة حساب أمانة الدستور الغذائي عام 2017.

باء - الإنجازات والمعالم الرئيسية لعام 2017

• بلدان الجولة 1 تبدأ عملية التنفيذ

بدأت كل من السنغال وغانا وقيرغيزستان ومدغشقر تنفيذ أنشطة المشروع في عام 2017. ويمكن الإطلاع على تقرير منفصل عن التقدم المحرز في البلدان والدروس المستفادة حتى تاريخه على موقع حساب أمانة الدستور الغذائي الإلكتروني: http://www.who.int/foodsafety/areas_work/food_standard/codextrustfund/en/index2

● الجولة 2 انتهت بنجاح

افتتحت الدورة 2 من الدعوة لتقديم الطلبات في 15 يوليو/تموز 2017 مع وجود 103 بلدان مؤهلة لتقديم الطلبات (أنظر الملحق 1 للاطلاع على قائمة بالبلدان المؤهلة). وكان الموعد النهائي لتقديم الطلبات على النظام الإلكتروني هو 15 أكتوبر/تشرين الأول 2017. وتم استلام 32 طلباً على النظام الإلكتروني بحلول هذا الموعد النهائي. واستوفى 31 طلباً من هذه الطلبات معايير الفحص المسبق وتم إرسالهم إلى مجموعة الاستعراض الفني لإجراء التقييم النهائي الكامل. ويمكن إيجاد المعلومات الكاملة عن الجولة 2 في الملحق 2. وترد قائمة بالبلدان التي ستتلقى الدعم من الجولة 2 في التقرير المرحلي الثالث (Add.1 19/41/18 CX/CAC).

● إدماج الدروس المستفادة من الجولة 1 في الجولة 2

استخلصت مجموعة الاستعراض الفني وأمانة حساب أمانة الدستور الغذائي كافة الدروس المستفادة من الجولة 1. وشملت الأمثلة على المجالات التي احتاجت إلى معالجة ما يلي:

- تبسيط استمارة تقديم الطلبات؛
 - وتحقيق التجانس بين الأدوات التي تستخدمها مجموعة الاستعراض الفني لتقييم الطلبات مع استمارة تقديم الطلبات؛
 - ووضع خطوط توجيهية لمجموعة الاستعراض الفني لكي تساعد في عملية التقييم؛
 - وجعل أداة التشخيص أكثر سهولة في الاستخدام.
- وتم البحث عن الحلول وإجراء التعديلات على العمليات والوثيقة قبل افتتاح الجولة 2. وتشمل الأمثلة على التغييرات المدرجة:
- ترشيد وتبسيط استمارة تقديم الطلبات التي تمت مواءمتها مع أدوات مجموعة الاستعراض الفني؛
 - وتعديلات وثيقة المشروع الموجز لتشمل كافة المعلومات اللازمة لتنفيذ المشروع؛
 - وتعديل عملية تقييم الطلبات التي تجريها مجموعة الاستعراض الفني للتخفيف من عبء العمل الذي تتحمله.

● تسليط الضوء على التقدم المحرز على المستوى القطري في الحدث الجانبي لحساب أمانة الدستور الغذائي المنعقد خلال الدورة الأربعين لهيئة الدستور الغذائي

وفر الحدث الجانبي لحساب أمانة الدستور الغذائي المنعقد خلال الدورة الأربعين لهيئة الدستور الغذائي، فرصة لتقوم البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي بتبادل الآراء مع السنغال وغانا ويريغزستان ومدغشقر بشأن ما يحدث

في البلدان التي ينفذ فيها المشروع والمدعومة من حساب أمانة الدستور الغذائي، وبشأن النتائج الأولى، واستخدام نُهج التوجيه/التوأمة/الشراكة، والتحديات التي تعترض عملية التنفيذ وكيف تقوم البلدان بمواجهتها.

● مساعدة البلدان على إعداد طلبات قوية للحصول على الدعم

- عقدت دورة إعلامية أخيرة خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا من أجل تقديم المعلومات عن نطاق أعمال حساب أمانة الدستور الغذائي الجديد ومجالات تركيزه وأنشطته، ومن أجل مساعدة البلدان على استخدام أداة التشخيص الخاصة بالدستور الغذائي وإعداد الطلبات القوية.
- وعقد اجتماع غير رسمي بشأن الموضوع نفسه مع البلدان المؤهلة من إقليم الشرق الأدنى للهيئة خلال الدورة التاسعة للجنة التنسيق لإقليم الشرق الأدنى.
- وتم إيداع دورات إعلامية إلكترونية على الموقع لحساب أمانة الدستور الغذائي الإلكتروني لتستخدمها جميع البلدان في أي وقت كان. أنظر <https://youtu.be/AC5iQWXwvWc>.
- ونظمت الشبكة الفنية المعنية بسلامة الأغذية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع المكتب الإقليمي للمنظمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في البلدان الأمريكية، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، حلقة دراسية عبر الإنترنت للبلدان الناطقة باللغة الإنكليزية في منطقة البحر الكاريبي في 24 مارس/آذار 2017 بغية مساعدتها على الاستفادة على أفضل وجه ممكن من أداة التشخيص الخاصة بالدستور الغذائي. ويمكن الاطلاع على تسجيل الحلقة الدراسية عبر الإنترنت على الموقع <https://youtu.be/WMAoIqrDo2Q>.
- واستضافت لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حلقة عمل إقليمية في الفترة من 11 إلى 15 سبتمبر/أيلول في غامبيا لمساعدة البلدان على بناء قدراتها من أجل تقديم طلبات فعالة إلى حساب أمانة الدستور الغذائي. واستفادت حلقة العمل من الدعم الذي تقدمه السنغال وغانا (وهما بلدان تدعمهما الجولة 1) اللتين تعملان على تدريب البلدان لإعداد طلبات عالية الجودة وتقديمها.

● توجيه البلدان من الجولة 1 وبناء الشراكات معها وتدريبها

شارك عدد من البلدان في الأنشطة الرامية إلى مساعدة البلدان على تنفيذ المشاريع التي يدعمها حساب أمانة الدستور الغذائي في عام 2017:

- قبرغيزستان - في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، زارت قبرغيزستان هولندا لعقد ندوة وزيارة دراسية لمدة أربعة أيام شملت: يومين من المناقشات بشأن سير عمل الدستور الغذائي، ومبادئ إدارة المخاطر، والعمل في مختلف اللجان، وكيفية المشاركة في الدستور الغذائي، وأين يمكن إيجاد المعلومات؛ وزيارة إلى مقرّ الاتحاد

- الأوروبي في بروكسيل لفهم الدور الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في الدستور الغذائي؛ وزيارة إلى مرفأ روتردام لفهم كيف ينظّم استيراد الأغذية وأخذ العينات منها في هولندا.
- وغانا- نظم مكتب منظمة الأغذية والزراعة في غانا والمقرّ الرئيسي للمنظمة سلسلة من المؤتمرات الفيديوية التي قدمت خلالها كندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأغذية والزراعة وأمانة الدستور الغذائي، إرشادات ورؤى بشأن تطوير الموقع الإلكتروني الجديد للدستور الغذائي في غانا. وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك في الاستعراض الأول لدليل إجراءات الدستور الغذائي في غانا.
 - والسنغال- تقدم كندا المساعدة للسنغال من أجل تعزيز مشاركتها في اجتماعات الدستور الغذائي ذات الأولوية والمساهمة فيها. وعقد الفريقان الكندي والسنغالي دورة عمل مشتركة على هامش الدورة التاسعة والأربعين للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية بغية تبادل الآراء حول الظروف المواتية للمشاركة بفعالية في عمل الدستور الغذائي ومجالات التعاون بين البلدين لتعزيز سير عمل لجنة الدستور الغذائي الوطنية في السنغال.
- ويعرب حساب أمانة الدستور الغذائي عن خالص التقدير للدعم العيني الذي قدمه كل من معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية السنغال وغانا وكندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية في الأنشطة المذكورة أعلاه.

● استمرت هياكل الحوكمة بالعمل بفعالية في عام 2017

- اجتماعات المجموعة الاستشارية. عُقد اجتماعان للمجموعة الاستشارية في عام 2017. وقدم أعضاء المجموعة إسهامات إلى اللجنة التوجيهية بشأن: العمل الحالي لحساب أمانة الدستور الغذائي ورؤيته؛ وخيارات التمويل؛ والعناصر المهمة من إطار الرصد والتقييم؛ والدعم الذي تقدمه الجهات الفاعلة المختلفة لبناء قدرات الدستور الغذائي. ويمكن الاطلاع على تقارير المجموعة الاستشارية على الموقع <http://www.who.int/foodsafety/publications/codex/CTFKeyDocuments/en/>
- واجتماعات اللجنة التوجيهية. يمكن الاطلاع على المذكرات الموجزة على الموقع <http://www.who.int/foodsafety/publications/codex/CTFKeyDocuments/en/index1.html>

● بقي جمع الأموال مجال تركيز رئيسي في عام 2017

- شكل دخول الاتفاق الجديد المتعدد السنوات المبرم مع هولندا حيّز التنفيذ والمساهمة الكبيرة التي قدّمتها آيرلندا عن طريق منظمة الأغذية والزراعة، إضافات مرحّبة بها لتلبية احتياجات عام 2017 والحد من ثغرة التمويل لعام 2018.
- واستمرت المناقشات أو استُهلّت مع عدد من الجهات المانحة من أجل إيجاد أفضل السبل لنقل المساهمات إلى قطاع التنمية أو التجارة بغية السماح بالحصول على مساهمات أكبر وتمويل متعدد السنوات.

○ وكلف حساب أمانة الدستور الغذائي الشركة الاستشارية Upsall Daryl وشركاه المتخصصة في جمع الأموال، للقيام بما يلي:

- تقييم داخلي من أجل تحديد مستوى "استعداد" حساب الأمانة وقيادته لتطبيق برنامج استراتيجي لجمع الأموال بغية تحقيق أهداف البرنامج المعلن عنها؛
- والبحث في المؤسسات الخاصة ومصرف التنمية الآسيوي لتحديد ما إذا كانوا مهتمين بعمل حساب أمانة الدستور الغذائي؛
- ومقابلات داخلية وخارجية لتحديد الفرص والحواجز التي يواجهها حساب الأمانة في زيادة جمعه للأموال.

ويمكن الاطلاع على موجز التقرير ونتائجه الرئيسية على الموقع http://www.who.int/foodsafety/areas_work/food_standard/codextrustfund/en/index.3

ويعمل كل من منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وإدارة أمانة الدستور الغذائي، والمسؤولين الفنيين بشكل نشط من أجل ضمان أفضل إدارة وتشغيل لحساب أمانة الدستور الغذائي الثاني. وأتاحت كل واحدة من الكيانات الثلاثة العديد من الموارد العينية لحساب أمانة الدستور الغذائي. ويؤمن المسؤولون في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على مستوى المقار الرئيسية وعلى المستوى الإقليمي، الدعم الفني للبلدان المدعومة من حساب أمانة الدستور الغذائي ويديرون المشاريع فيها الأمر الذي يشكل مدخلات من الموارد تشمل وقت الموظفين والسفر. ويقضي المسؤولون في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة الدستور الغذائي وقتاً طويلاً في تقديم المدخلات إلى جميع هياكل الحكومة التابعة لحساب الأمانة. وتقدم أمانة الدستور الغذائي الموارد لتغطية تكاليف الترجمة الفورية في اجتماعات المجموعة الاستشارية وتكاليف الترجمة التحريرية لبعض وثائق حساب الأمانة. ويقدم فريق الاتصال في أمانة الدستور الغذائي المدخلات لمواد الاتصال الخاصة بحساب الأمانة.

وفي حين أنه قد يكون من الصعب تحديد كمية جميع هذه الموارد البشرية والفنية والمالية، إلا أنها تضيف القيمة على حساب أمانة الدستور الغذائي وتساعد على مضاعفة الآثار التي يمكن تحقيقها بفضل إسهامات الجهات المانحة. وتضمن هذه الموارد أن يكون عمل حساب الأمانة مدرجاً تماماً في عمل الدستور الغذائي وعمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الأوسع نطاقاً المتعلق بسلامة الأغذية وداعماً لهما، وتحرص على أن يكون حساب الأمانة متسقاً مع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي وعلى أن يساهم في تحقيقها.

● الاتصال

قام حساب أمانة الدستور الغذائي بتحسين استخدام أدوات الاتصال المختلفة في عام 2017 بغية: تسليط الضوء على الأنشطة المضطلع بها في البلدان التي يدعمها؛ وبناء روابط أوثق مع عمل أمانة الدستور الغذائي في الدعوة بشأن عمل الدستور وتعزيزه؛ وزيادة إبراز دور الجهات المانحة؛ وإشراك أصحاب المصلحة في عمله. وشملت أنشطة الاتصال ما يلي:

- تجديد وتحديث الموقع الإلكتروني لحساب الأمانة قبل الدورة الأربعين لهيئة الدستور الغذائي (أنظر http://www.who.int/foodsafety/areas_work/food-standard/codextrustfund/en).
- وتصميم رسالة إخبارية إلكترونية لحساب أمانة الدستور الغذائي ونشر عدد أول تجريبي في أبريل/نيسان 2017. وسمح استخدام برمجيات رصد الحملة لأمانة حساب أمانة الدستور الغذائي بتقييم تكاليف قناة الاتصال هذه ومنافعها. ولم تعتبر النتيجة مواتية وتوقف إصدار الرسالة الإخبارية الإلكترونية لصالح استخدام الموقع الإلكتروني لحساب الأمانة من أجل الاتصال.
- إطلاق الموقع المجتمعي لحساب أمانة الدستور الغذائي في عام 2017 باعتباره منصة مفتوحة لتقاسم المعارف والإرشادات بشأن حساب الأمانة مع جميع الأطراف المعنية. وللمزيد من المعلومات بشأن الموقع المجتمعي، أنظر التقرير المرحلي الثالث وسجل نفسك على الموقع <https://workspace.who.int/sites/CodexTrustFund/Community/SitePages/Welcome.aspx>.
- وقيام فريق الاتصال في أمانة الدستور الغذائي بإنتاج شريط فيديو يسلط الضوء على الأنشطة التي يدعمها حساب أمانة الدستور الغذائي في البلدان، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع https://youtu.be/90snDA_8n5Y.
- وزيادة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ولا سيما تويتر لتسليط الضوء على أخبار حساب أمانة الدستور الغذائي، بما في ذلك على المساهمات من الجهات المانحة على @CMulholland_WHO و @FAO4Members و @FAOWHOCodex.

جيم - الرصد والتقييم

- استمر العمل على إطار الرصد والتقييم في عام 2017. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى المدخلات المتعلقة بالعناصر المهمة للإطار والتي تم تلقيها من الأعضاء في المجموعة الاستشارية خلال اجتماعهم الرابع وبعده. ويمكن الإطلاع على المزيد من المعلومات عن إطار الرصد والتقييم وعن استخدامه خلال عام 2018 في التقرير المرحلي الثالث.
- وواصلت أمانة حساب أمانة الدستور الغذائي خلال عام 2017 رصد الآثار المتوسطة الأجل للدعم الذي قدمه حساب الأمانة الأول. وترد النتائج في الملحق 3.

دال - معلومات محدثة عن مشروع مسح استهلاك الأغذية (المستهل في إطار حساب أمانة الدستور الغذائي الأول)

- وقّع حساب أمانة الدستور الغذائي الأول في ديسمبر/كانون الأول 2015 اتفاقاً متعلقاً بالمساهمات مع المفوضية الأوروبية بغية تنفيذ مشروع يرمي إلى زيادة البيانات الفردية بشأن استهلاك الأغذية ومواءمتها من أجل تقدير التعرض في بلدان مختارة من رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقع في إقليم آسيا. ويهدف المشروع إلى تحسين تقييم المتناول

من المغذيات والتعرض الغذائي للعوامل الكيماوية والبيولوجية في الأغذية دعمًا لوضع المعايير على المستويين الوطني والدولي. واستهل المشروع في يناير/كانون الثاني 2016. وفي عام 2017، تم الاتفاق مع المفوضية الأوروبية على تمديد نهاية المشروع حتى يونيو/حزيران 2018. ويوفّر موظفو منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في المقار الرئيسية الإشراف الفني والإداري على هذا المشروع. وفي ما يلي عرض للأنشطة المضطلع بها في عام 2017:

- مسح استهلاك الأغذية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية:

جرت الجولة الثانية لجمع البيانات (الموسم الجاف) خلال الفترة الممتدة بين 13 مارس/آذار و20 مايو/أيار 2017 وشملت ما مجموعه 1 024 مجيئًا من ست محافظات.

وتم تحليل البيانات على النحو التالي:

- متوسط الإنحراف المعياري والنسبة المئوية لمتناول الأغذية بالغرامات للشخص الواحد وللكيلوغرام الواحد من كتلة الجسم يوميًا لجميع السكان وتم احتساب الأكلة فقط.
- وجرى تحليل متوسط الإنحراف المعياري ومتوسط (الحد الأدنى والأقصى) المحتوى من المغذيات الكبيرة والمغذيات الدقيقة للفرد الواحد وللأكلة فقط إنطلاقًا من برنامج INMUCAL.
- وجرى تحليل البيانات المتعلقة بالوزن والطول باستخدام برمجيات Anthro WHO 2006 للأطفال الذين هم دون سن الخامسة وAnthroPlus WHO 2007 للأطفال الذين هم في سن الخامسة وما فوق.

وسافر الموظفون الفنيون لكل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في يوليو/تموز 2017 لمناقشة نشر النتائج على مستوى إدارة البلاد لتمكين من الاطلاع على البيانات التي تم جمعها وفهمها واستخدامها. وتم عرض البيانات الخام على منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لإدماجها في قاعدة بيانات الأداة العالمية لبيانات الاستهلاك الفردي للأغذية وقاعدة بيانات استهلاك الأغذية الفردية المزمّن-الإحصاءات الموجزة.

- تحقيق التجانس الإقليمي للبيانات المتعلقة باستهلاك الأغذية:

- تم تنظيم حلقة عمل في 3 و4 يوليو/تموز 2017 في جامعة ماهيدول، بانكوك، تايلند لتوضيح كيفية استخدام البيانات المتجانسة لخدمة أغراض بلدان وإقليم رابطة أمم جنوب شرق آسيا على نحو أفضل. وشارك في هذا الحدث حوالي 20 مشاركًا من خمسة بلدان في الرابطة وموظفين فنيين من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.
- عقد اجتماع أيضًا في 6 يوليو/تموز في بوتراجايا (ماليزيا) لموظفي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لدعم استخدام البيانات المتجانسة من جانب مركز تقييم المخاطر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

○ ينبغي إدماج البيانات من إندونيسيا وتايلند والفلبين وماليزيا في قواعد البيانات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية خلال النصف الأول من عام 2018.

هاء- إعداد التقارير المالية

يعرض هذا القسم معلومات عن الإيرادات والنفقات في عام 2017. ويتم توفير معلومات مالية منفصلة بشأن مشروع مسح استهلاك الأغذية بما أن إيرادات ونفقات هذا المشروع تحديداً تدار بصورة منفصلة عن الأموال الأخرى المخصصة لأنشطة حساب أمانة الدستور الغذائي الثاني. وتعتبر تكاليف الموظفين والتكاليف الإدارية المتصلة بأمانة حساب أمانة الدستور الغذائي مشتركة للمشروع والأنشطة وترد في التقرير المالي العام لحساب أمانة الدستور الغذائي الثاني.

● إيرادات حساب أمانة الدستور الغذائي الثاني ونفقاته لعام 2017

لرسم صورة كاملة عن الوضع المالي، يعرض هذا القسم معلومات مالية عن:

- التمويل المرخل في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016؛
- المساهمات المحصلة في عام 2017؛
- النفقات على حساب أمانة الدستور الغذائي الثاني في عام 2017؛
- النفقات على مسح استهلاك الأغذية.

وفي 1 يناير/كانون الثاني 2017، كان الرصيد إيجابياً وقدره 637 116 دولاراً أمريكياً تم ترحيلهم من عام 2016. وخلال الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2017، تم تلقي ما مجموعه 1 105 504 دولارات أمريكية كمساهمات من سبعة بلدان أعضاء ومن الجماعة الأوروبية (انظر الجدول 1).

الجدول 1	
المساهمات المحصلة	
من 1 يناير/كانون الثاني الى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017	
45,802	كندا
249,737	الجماعة الأوروبية
54,289	ألمانيا
146,643	اليابان
424,628	هولندا
16,654	نيوزيلندا
17,751	سويسرا
150,000	الولايات المتحدة الأمريكية
1,105,504	المجموع

وإن مجموع النفقات المسجلة من حساب أمانة الدستور الغذائي للفترة نفسها الممتدة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 قد بلغ 700 290 دولارًا أمريكيًا، بما يشمل تكاليف دعم البرنامج. ويرد توزيع النفقات على فئات الميزانية في الجدول 2 أدناه.

الجدول 2	
النفقات من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 (بالدولار الأمريكي)	
119,622	الدعم المقدم إلى البلدان
45,549	إدارة المشاريع ¹
467,195	تكاليف الموظفين
67,924	تكاليف دعم البرنامج
700,290	المجموع (يشمل تكاليف دعم البرنامج)

وكان عام 2017 العام الثاني من وجود حساب أمانة الدستور الغذائي الجديد المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (حساب أمانة الدستور الغذائي الثاني). وقد استهلّت المرحلة التشغيلية لحساب الأمانة هذا في عام 2016 بالجولة 1 من "الدعوة لتقديم الطلبات". وأُنجزت البلدان التي نُحِت في الجولة 1 وثائق مشاريعها الموجزة في عام 2016 والنصف الأول من عام 2017. وبدأ التمويل يتدفق إلى البلدان التي تنفذ فيها المشاريع في عام 2017 في إطار المراحل الأولى من التنفيذ ذلك أنه يتم صرف الأموال على دفعات على ضوء الأهداف المنشودة لكل مرحلة. ويفسّر ذلك حقيقة أن أغلبية النفقات المسجلة في عام 2017 كانت على شكل تكاليف مرتبات الموظفين من أجل استمرار أمانة حساب أمانة الدستور الغذائي بالعمل على النحو المبين في الجدول 2 أعلاه.

• إيرادات مشروع مسح استهلاك الأغذية ونفقاته لعام 2017

تم توقيع اتفاق في ديسمبر/كانون الأول 2015 مع المفوضية الأوروبية من أجل تأمين التمويل لمسح استهلاك الأغذية ليلبلغ مجموع المساهمات 350 000 يورو (384 615 دولارًا أمريكيًا). وتم تلقي التمويل المسبق الثاني وقدره 105 000 يورو (119 453.92 دولارًا أمريكيًا) في يوليو/تموز 2017 مما رفع مجموع الأموال المحصلة إلى 210 000 يورو (233 336 دولارًا أمريكيًا). ووصل مجموع النفقات المسموح بها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 إلى 280 178 دولارًا أمريكيًا (بما يشمل تكاليف دعم البرنامج).

¹ تشمل: سفر الموظفين، ومعدات تكنولوجيا المعلومات، والترجمة، والاستشارات، والاتصالات (مكالمات هاتفية، وطباعة، ومراسلة)

الملحق 2

معلومات عن الجولة الثانية لتقديم الطلبات

تم افتتاح الجولة الثانية لتقديم الطلبات في 17 يوليو/تموز 2017 بمشاركة 103 بلدان مؤهلة للتقدم. وكان الموعد النهائي لتقديم الطلبات على النظام الإلكتروني هو 15 أكتوبر/تشرين الأول 2017.

وتشمل عملية تقديم الطلبات الخطوات التالية:

- تقديم الطلبات على النظام الإلكتروني
- تولى أمانة حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي عملية الفحص المسبق وفقاً لمعايير محددة
- إرسال الطلبات إلى الموظفين الإقليميين في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للتعليق عليها
- قيام مجموعة الاستعراض الفني بالتقييم وفقاً لمعايير محددة
- إرسال توصيات مجموعة الاستعراض الفني إلى اللجنة التوجيهية
- اللجنة التوجيهية تجري المداولات وتتخذ القرار النهائي
- إبلاغ البلدان بقرار اللجنة التوجيهية

وفي الجولة الثانية من تقديم الطلبات، تم تلقي 32 طلباً، بما في ذلك طلب جماعي واحد، من جميع أقاليم الدستور الغذائي. واستوفى 31 طلباً معايير الفحص المسبق وهي:

- تقديم الطلبات في موعدها
- تقديم الطلبات من جانب جهة الاتصال الرسمية للدستور الغذائي في البلد أو البلد الريادي (للطلبات الجماعية)
- إعطاء كافة المعلومات عن جهة اتصال الدستور الغذائي التي قدمت الطلب
- تحميل استمارة الطلب المكتمل والموقع
- تحميل خطة العمل المكتملة
- تحميل الميزانية المكتملة
- تحميل الجدولين الموجزين 1-5 و 2-5 من أداة التشخيص

لم يستوف طلب واحد معايير الفحص المسبق بما أنه لم يتم تقديم الوثائق الإضافية اللازمة على النظام الإلكتروني.

وجاء التوزيع الإقليمي للطلبات المستكملة على الشكل التالي:

- 12 طلبًا من إقليم أفريقيا
- 6 طلبات من إقليم آسيا (بما في ذلك طلب جماعي واحد)
- طلبان من إقليم أوروبا
- 5 طلبات من إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
- 3 طلبات من إقليم الشرق الأدنى
- 3 طلبات من إقليم جنوب غرب المحيط الهادئ.

وتم إرسال 30 طلبًا لبلدان فردية وطلبًا جماعيًا واحدًا إلى المستشارين الإقليميين المعنيين بسلامة الأغذية في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لإبداء الملاحظات. وأجرى استشاري/خبير تقييمًا أوليًا لجميع الطلبات المقدمة وتمت إتاحة التقييم لمجموعة الاستعراض الفني. وجرى تقييم الطلبات وفقًا للمعايير التالية:

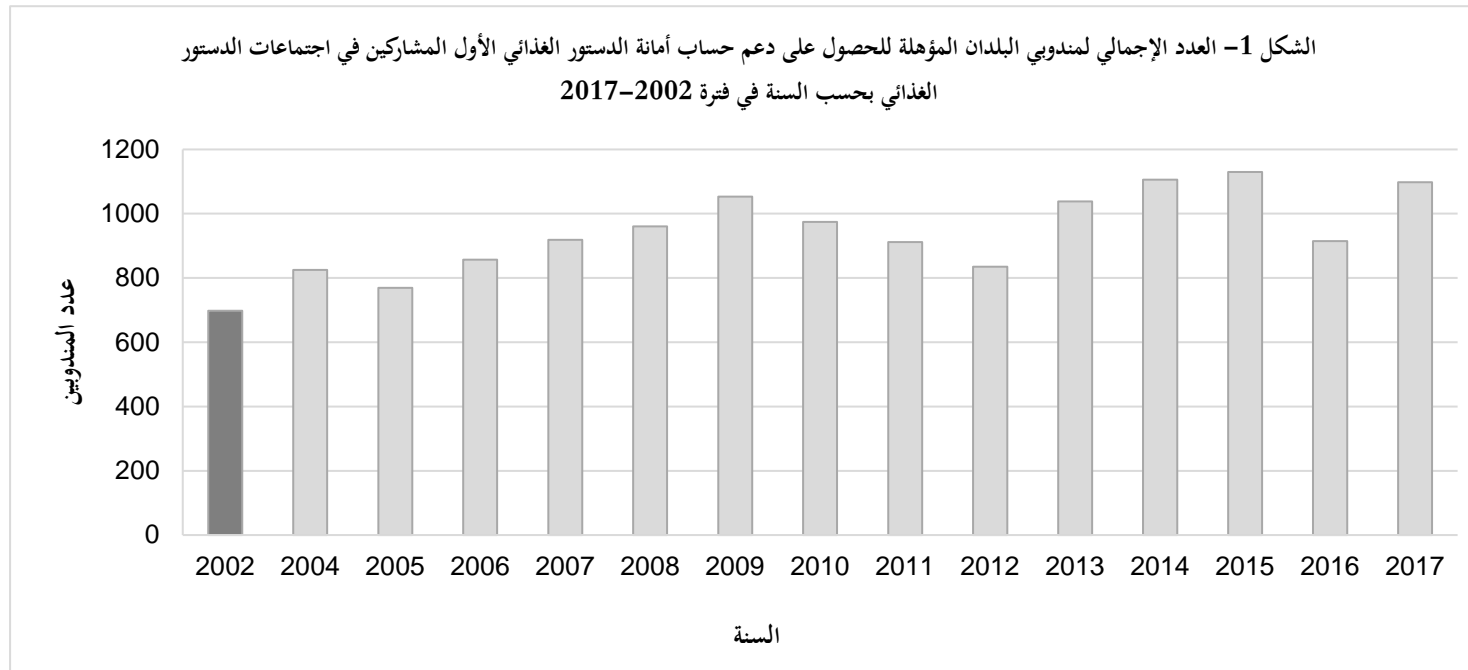
- وجود أدلة على التعاون بين القطاعات في إعداد الطلب؛
- استخدام النتائج من أداة التشخيص الخاصة بالدستور الغذائي لتصميم المشروع وتحديد الأساس المنطقي؛
- تحديد أهداف واضحة للمشروع؛
- مخرجات المشروع واضحة ويمكن قياسها وذات صلة ومناسبة لتحقيق أهداف المشروع؛
- أنشطة المشروع واضحة ومحددة ويمكن الاضطلاع بها وذات صلة ومناسبة لتحقيق مخرجات المشروع؛
- تحديد الجداول الزمنية والمسؤوليات لتنفيذ الأنشطة بوضوح؛
- تحديد كيف سيتم ضمان استدامة المخرجات بعد توقف الدعم للمشروع؛
- وجود ميزانية واقعية ومقبولة تتناسب مع خطة عمل المشروع؛
- تقييم جودة الاقتراح بشكل عام.

وأُرسلت توصيات مجموعة الاستعراض الفني إلى اللجنة التوجيهية للتداول بشأنها.

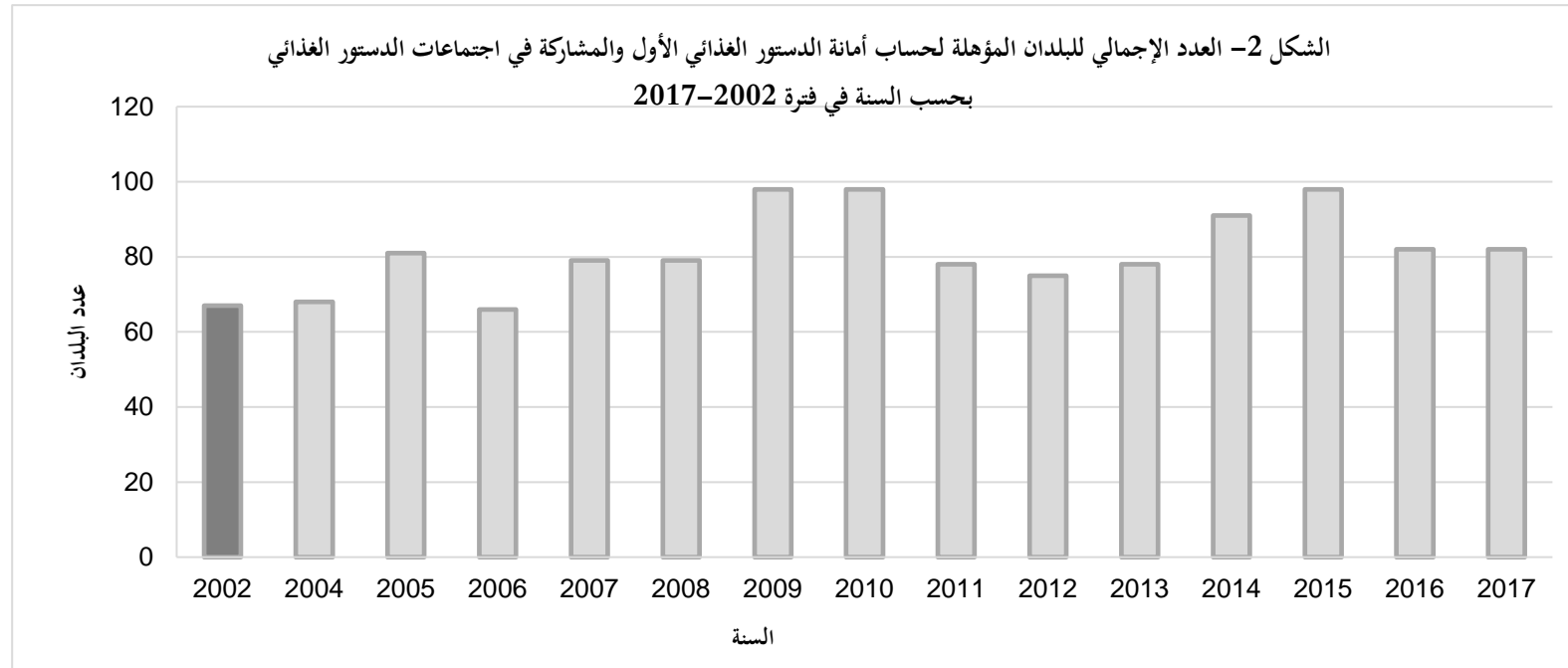
الملحق 3

رصد الآثار المتوسطة الأجل لحساب أمانة الدستور الغذائي الأول

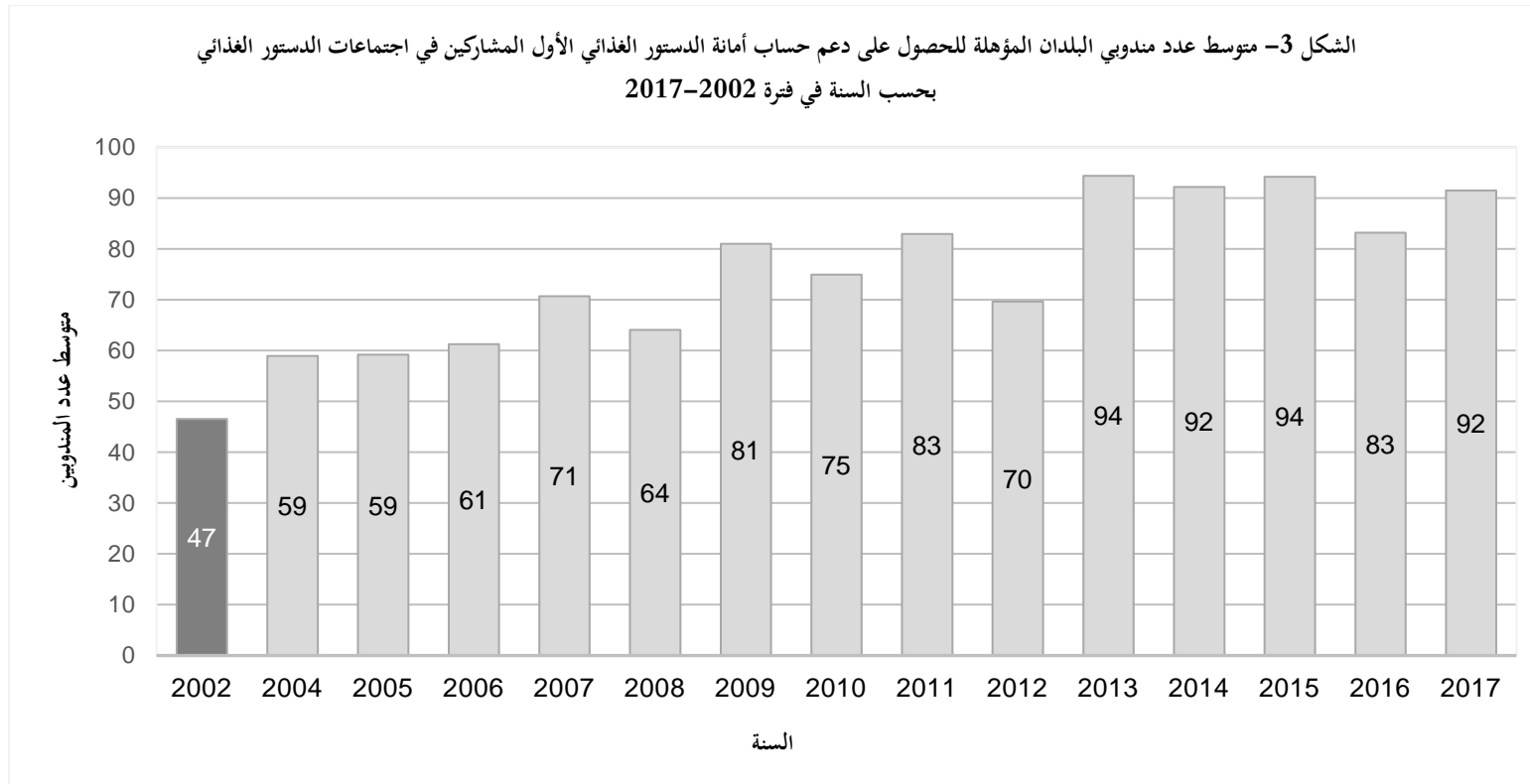
في التحليل أدناه، يتم استخدام الأرقام من عام 2002 كخط أساسي قبل بدء حساب أمانة الدستور الغذائي الأول بدعم البلدان المؤهلة. وهذه الأرقام بمثابة مقياس لتلك التي تم الحصول عليها بعد إفعال حساب أمانة الدستور الغذائي الأول. وتستند جميع البيانات المستخدمة في الأشكال إلى المشاركة في لجان الدستور الغذائي ولا تشمل هيئة الدستور الغذائي، واللجنة التنفيذية، ومجموعات العمل، ولجان التنسيق الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.



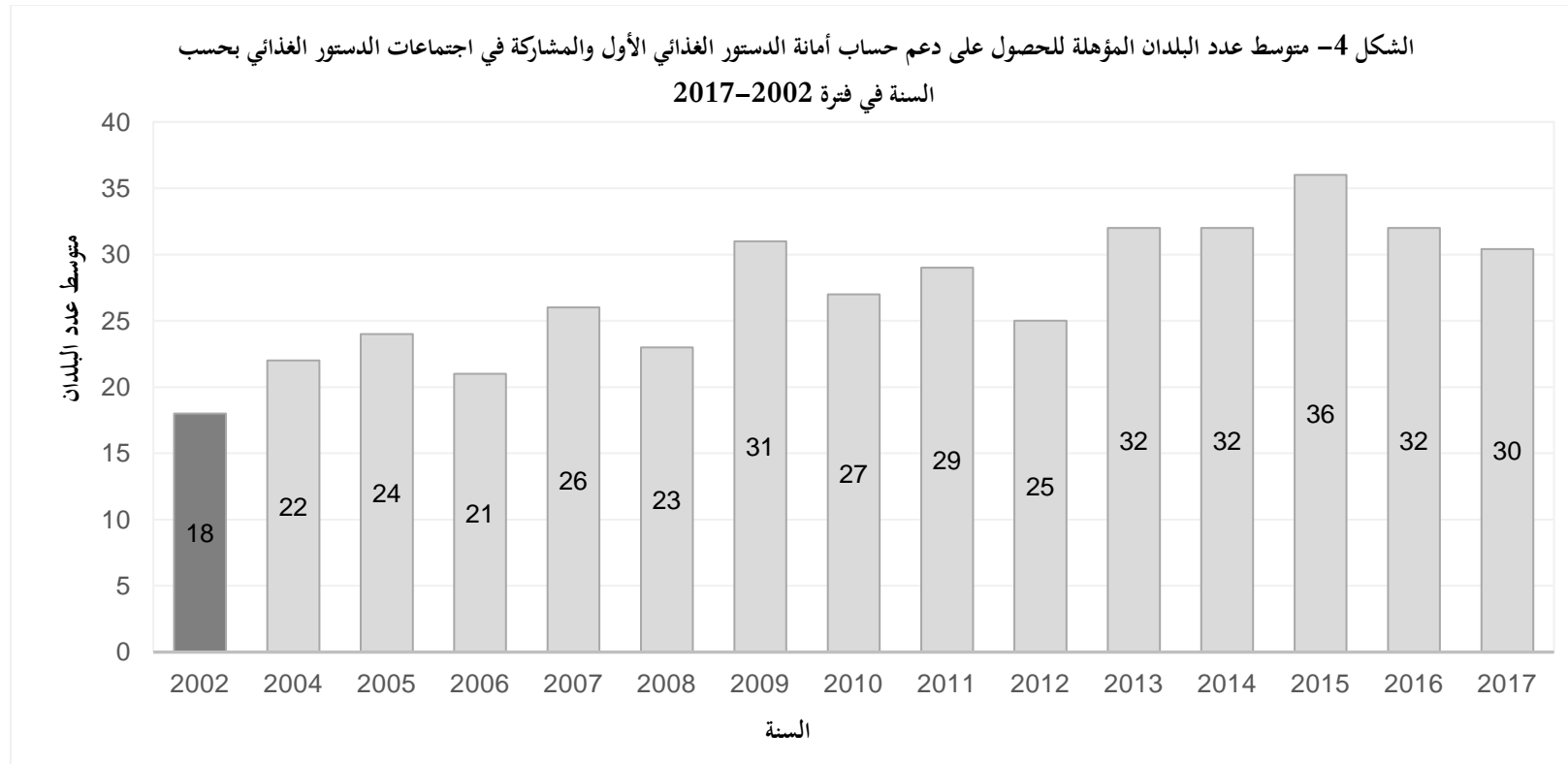
تم تسجيل انخفاض طفيف في عدد مندوبي البلدان المؤهلة للحصول على دعم حساب أمانة الدستور الغذائي الأول الذين شاركوا في اجتماعات الدستور في عام 2016 (العام الأول لحساب أمانة الدستور الغذائي الثاني). ويمكن أن يعزى هذا التراجع إلى تدني عدد الاجتماعات في عام 2016. ويظهر الشكل 1 أنه تم قلب مسار الانخفاض في عام 2017 وأن عدد المندوبين المشاركين في الاجتماعات عاد وارتفع إلى المستويات العليا المسجلة في عام 2009 وفي الفترة 2013-2015.



يظهر الشكل 2 أن عدد البلدان المؤهلة للحصول على دعم حساب أمانة الدستور الغذائي الأول والمشاركة في اجتماعات الدستور الغذائي ما زال مستقرًا وضمن الاتجاه خلال الفترة 2004-2017.

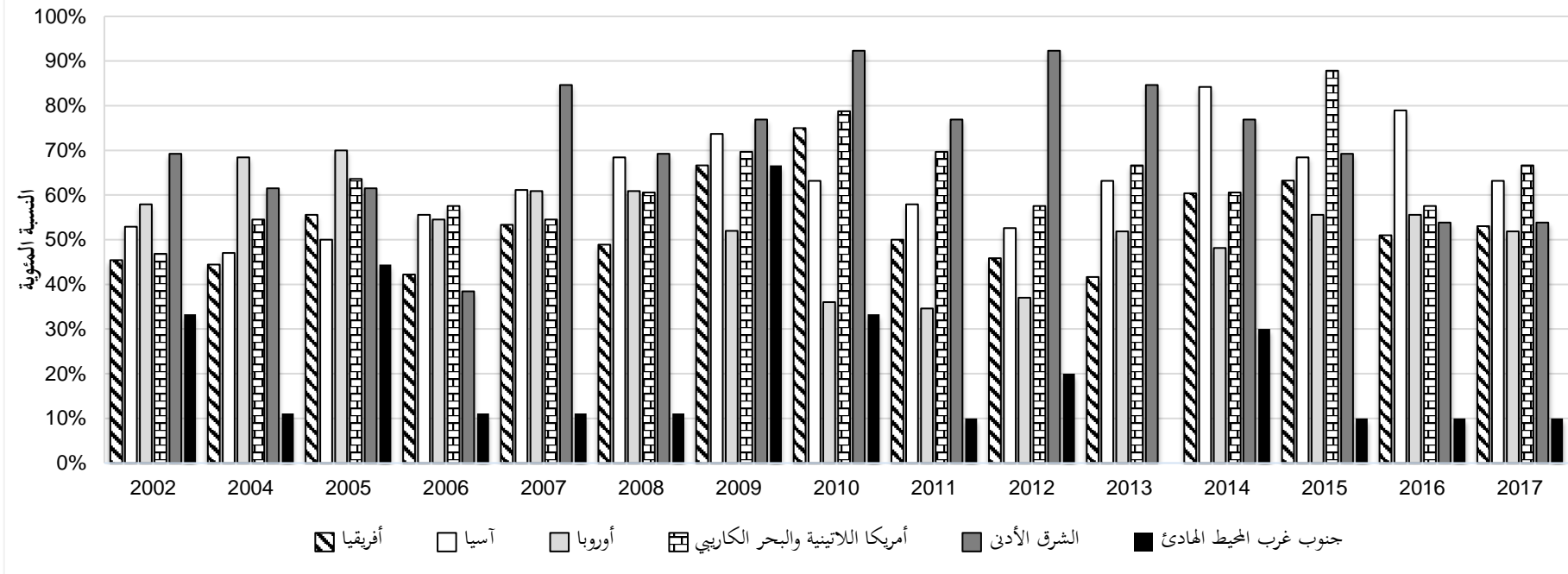


عاد وارتفع العدد المتوسط لمندوبي البلدان المؤهلة للحصول على دعم حساب أمانة الدستور الغذائي الأول الذين شاركوا في اجتماع للدستور الغذائي كل سنة إلى أكثر من 90 في عام 2017 مما يؤكد وجود اتجاه إيجابي. وقد زاد متوسط عدد المندوبين من هذه البلدان بمقدار الضعف تقريبًا مقارنة بالعدد الأساسي البالغ 47 مندوبًا عام 2002.



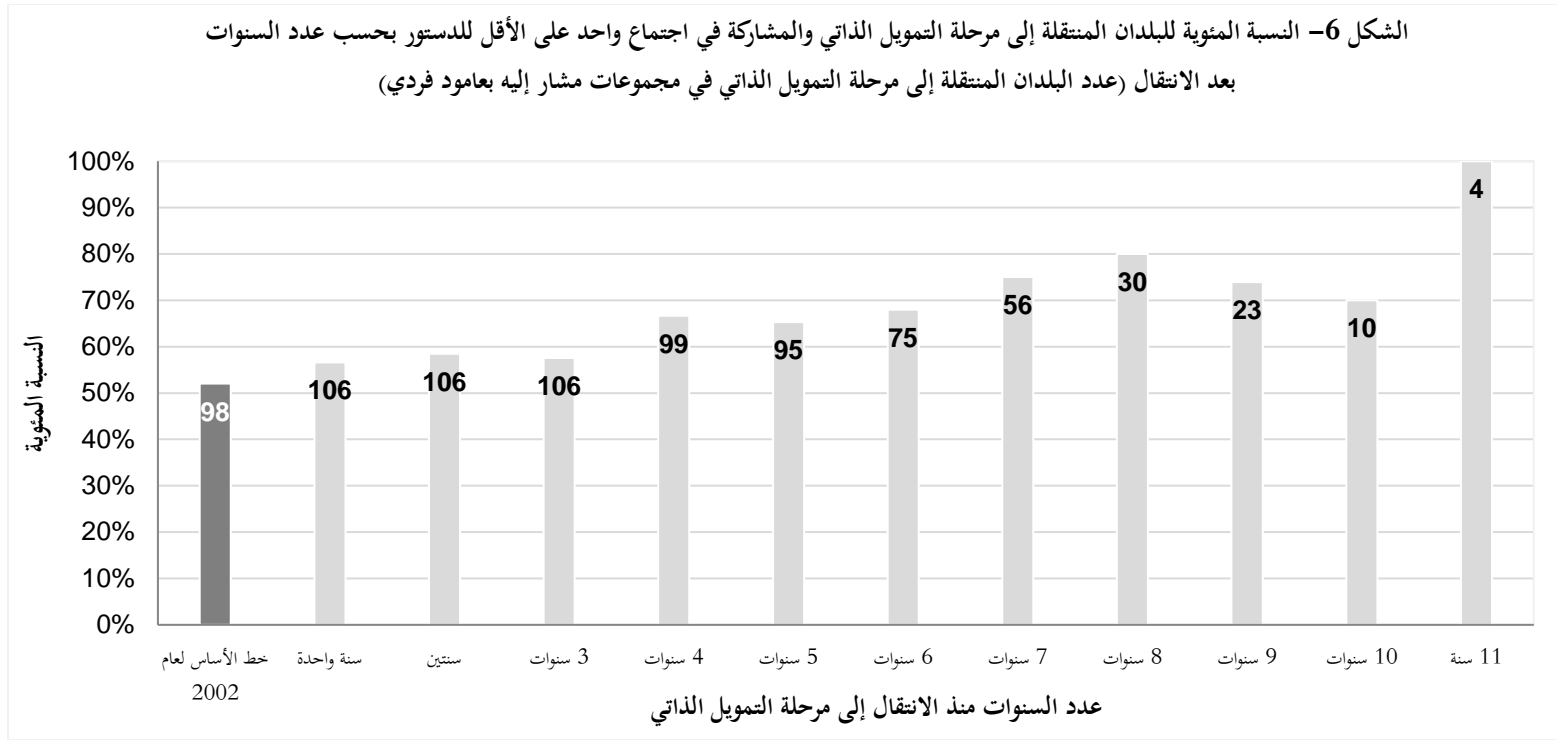
في عام 2017، سجّل متوسط عدد البلدان المؤهلة للحصول على دعم حساب أمانة الدستور الغذائي الأول والمشاركة في اجتماعات الدستور الغذائي تراجعًا طفيفًا إلى 30 بلدًا. وسيتم رصد تطوّر هذا الاتجاه.

الشكل 5- النسبة المئوية للبلدان المؤهلة لحساب أمانة الدستور الغذائي الأول والمشاركة في اجتماع واحد على الأقل للدستور الغذائي بحسب الإقليم والسنة

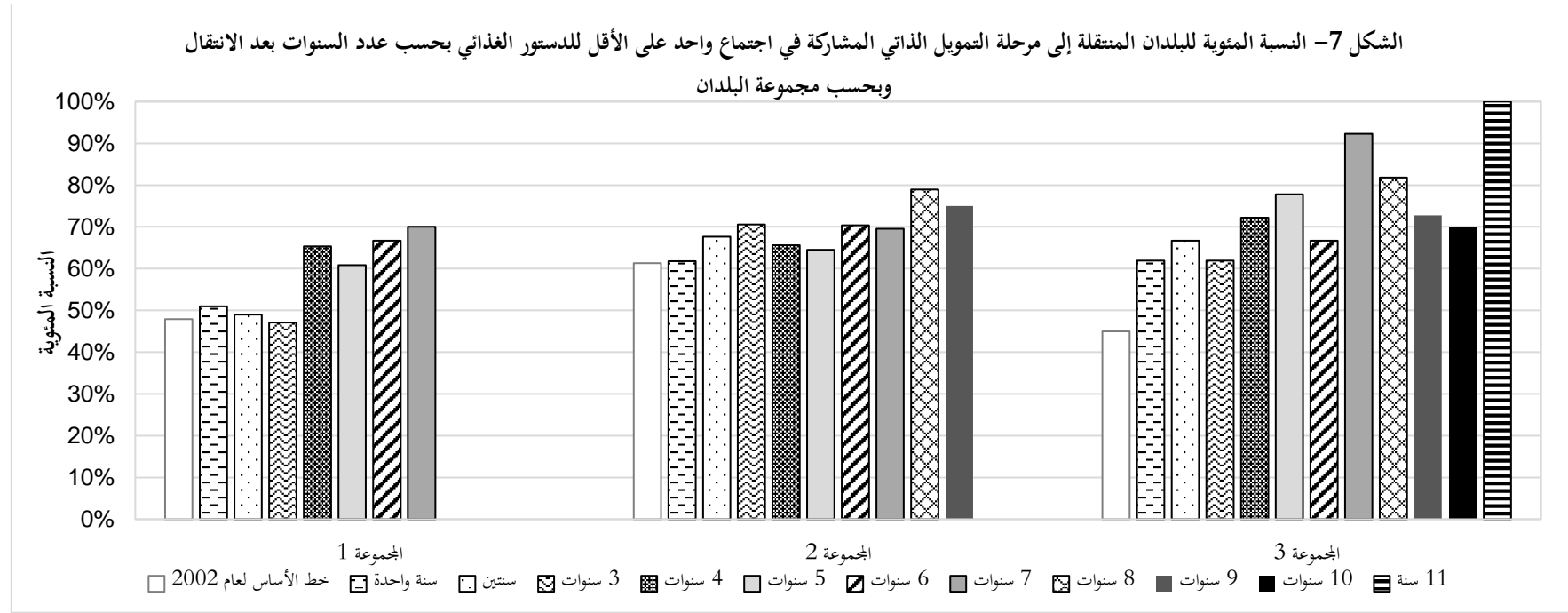


سلّط التقرير السنوي لعام 2016 الضوء على ثلاث مجموعات مختلفة من حيث نسبة البلدان المشاركة في الاجتماعات طوال فترة حساب أمانة الدستور الغذائي الأول. ويشير العامان الأولان من رصد نسبة البلدان المشاركة في اجتماع واحد على الأقل للدستور الغذائي بحسب الإقليم والسنة (الشكل 5) إلى أن عامي 2016 و2017 يقعان ضمن المتوسط العام المسجل لكامل فترة 2004-2017 لأقاليم أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وبالنسبة إلى إقليمي الشرق الأدنى وجنوب غرب المحيط الهادئ، فإن نسبة البلدان المشاركة في اجتماع واحد على الأقل للدستور الغذائي في عامي 2016 و2017 هي أدنى من المتوسط العام المسجل لكل منطقة على التوالي في فترة 2004-2017 (أدنى من المتوسط العام بنسبة 17 في المائة للشرق الأدنى و10 في المائة لجنوب غرب المحيط الهادئ). وكما أشير في التقرير السنوي لعام 2016، لا يوجد اتجاه واضح في النسبة المئوية للمشاركة في هذين الإقليمين اللذين كان لديهما عدد صغير من البلدان المؤهلة، مما يؤدي بسرعة إلى تفاوت ملحوظ في النسب المئوية.



سلط التقرير السنوي لعام 2016 الضوء على أن السنوات 5 و6 و7 و8 بعد الانتقال إلى مرحلة التمويل الذاتي سجلت أعلى مستويات من البلدان المنتقلة التي تواصل المشاركة في اجتماع واحد على الأقل للدستور الغذائي وبيّنت الآثار الإيجابية المتوسطة الأجل للدعم الذي يقدمه حساب أمانة الدستور الغذائي. ويبقى عدد البلدان التي وصلت إلى السنتين التاسعة والعاشرية بعد الانتقال إلى مرحلة التمويل الذاتي، صغيراً نسبياً ولكن نسبة البلدان المشاركة في الاجتماعات لا تزال عند 70 في المائة أو أكثر الأمر الذي يمثل اتجاهًا إيجابيًا.



ويعرض الشكل 7 المعلومات نفسها مثل الشكل 6 ولكنه يوزعها بحسب مجموعات البلدان التي تم استخدامها في حساب أمانة الدستور الغذائي الأول¹.

وكما أثير في التقرير السنوي لعام 2016، لم تكن آثار حساب أمانة الدستور الغذائي الأول واضحة بالنسبة إلى المجموعة 1 في السنوات الثلاث الأولى بعد الانتقال إلى مرحلة التمويل الذاتي، إذ بقيت عند المستوى نفسه مثل خط الأساس لعام 2002. واعتباراً من العام الرابع، حصلت زيادة ملحوظة تلتها زيادة مطردة تم تأكيدها في العام الإضافي بعد الانتقال إلى مرحلة التمويل الذاتي. ولم تحصل تغيرات تذكر في المجموعة 2 مقارنة بما تمت الإشارة إليه في التقرير السنوي لعام 2016. وتسجل بلدان المجموعة 2 التي انطلقت بنسبة أساسية عالية نسبياً بلغت 61 في المائة عام 2002، مشاركة عامة مرتفعة في اجتماع واحد على الأقل للدستور في كل سنة من السنوات التي تلت مرحلة الانتقال إلى التمويل الذاتي. وفي بلدان المجموعة 3، استكمل الاتجاه السعودي الطفيف المشار إليه في التقرير السنوي لعام 2016 بزيادة ملحوظة في نسبة بلدان المجموعة التي شاركت في اجتماع واحد على الأقل للدستور في العام الحادي عشر بعد الانتقال إلى مرحلة التمويل الذاتي والتي بلغت 100 في المائة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات تتعلق بأربعة بلدان فقط.

¹ المجموعة 1 = أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض. المجموعة 2 = البلدان ذات الدخل المتوسط ذات التنمية البشرية المتدنية أو المتوسطة أو المرتفعة. المجموعة 3 = الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل ذات التنمية البشرية المتوسطة أو المرتفعة.